عقد التوأمة

22 01 JO 21 ENI ST

تعزيز قدرات دائرة الإحصاءات العامة الأردنية فيما يتعلق بتجميع وتحليل وإعداد التقارير الخاصة بالبيانات الإحصائية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية والأوروبية

تقرير المهمة

عن

المعيار 1

خارطة طريق لتطوير نظام بيانات إدارية متكامل في الأردن
مع برامج تجريبية بما يتعلق بسجل إحصاءات الأعمال (SBR) والإحصاءات السكانية

النشاط 1.3.4

إنشاء سجل إحصائي سكاني قائم على مصادر البيانات الإدارية

قام بتنفيذ المهمة:

السيد ستيفان ديتريش، المكتب الإحصائي الفيدرالي الألماني، Destatis (ألمانيا)
السيدة سارة وور، المكتب الإحصائي الفيدرالي الألماني، Destatis (ألمانيا)
السيدة نيكوليتا سيبيلا، المعهد الوطني الإيطالي للإحصاء، Istat، (إيطاليا)(*شاركت في عرض تقديمي عبر الإنترنت)*

عمان، الأردن

09 – 12 تشرين الأول 2023

النسخة: الأخيرة

تعزيز قدرات دائرة الإحصاءات العامة الأردنية

أسماء المؤلفين وعناوينهم وبريدهم الإلكتروني

السيد ستيفان ديتريش
رئيس قسم التعداد
مكتب الإحصاء الفيدرالي في ألمانيا (Destatis)
11 Gustav-Stresemann-Ring
Wiesbaden 65819
ألمانيا
الهاتف: +49 611 75 2237
البريد الإلكتروني: stefan.dittrich@destatis.de

السيدة سارة وور
مساعد رئيس القسم
قسم سجل العناوين والبيانات المرجعية
مكتب الإحصاء الفيدرالي في ألمانيا (Destatis)
11 Gustav-Stresemann-Ring
Wiesbaden 65819
ألمانيا
الهاتف: +49 611 76 2886
البريد الإلكتروني: sarah.woehr@destatis.de

السيدة نيكوليتا سيبيلا
باحث
قسم تكامل وإدماج التعداد السكاني والمسوح الاجتماعية
المعهد الوطني الإيطالي للإحصاء (ISTAT)
15 ,Via C. Balbo
Roma 00184
إيطاليا
البريد الإلكتروني: cibella@istat.it

جدول المحتويات

1. الملاحظات العامة ..... **Fejl! Bogmærke er ikke defineret.**
2. التقييم والنتائج ..... **Fejl! Bogmærke er ikke defineret.**
3. الاستنتاجات والتوصيات ..... **Fejl! Bogmærke er ikke defineret.**
الملحق 1 الإطار المرجعي ..... **Fejl! Bogmærke er ikke defineret.**

قائمة الاختصارات

Beneficiary Country BC
الجهة المستفيدة
Department of Statistics DoS
دائرة الإحصاءات العامة
European Statistical System ESS
النظام الإحصائي الأوروبي
Member State MS
الدولة العضو الأوروبية
Resident Twinning Advisor RTA
مستشار التوأمة المقيم
Short Term Expert STE
خبير الفترة القصيرة
Term of References ToR
الإطارات المرجعية

1. الملاحظات العامة

تم إعداد تقرير المهمة ضمن إطار مشروع التوأمة *"تعزيز قدرات دائرة الإحصاءات العامة الأردنية من حيث تجميع وتحليل وإعداد التقارير للبيانات الإحصائية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية والأوروبية"* . كانت هذه المهمة مرتبطة بالنتيجة الإلزامية 1.3: تنفيذ مشروع تجريبي حول كيفية استخدام السجلات الإدارية لتعزيز الإحصاءات السكانية وتوجيه عملية صياغة تعداد السكان والمساكن لعام 2025 " . تم تنفيذ الإجراءات المخطط لها لهذا النشاط كما هو مقرر باستثناء أن السيدة نيكوليتا سيبيلا من المعهد الإيطالي الوطني الإحصائي Istat شاركت فقط بعرض تقديمي عبر الإنترنت صباح الثلاثاء بسبب بعض الظروف غير المتوقعة.

الغرض من هذا النشاط هو اتخاذ الخطوة الأولى في إنشاء السجل الإحصائي للسكان في الأردن بناءً على مصادر البيانات الإدارية:

- مقدمة لأنواع السجل وبنيته؛
- التغذية الراجعة عن تقييم الجودة الوصفي (الملفات التعريفية للسجلات) والبيانات التعريفية الهيكلية المعدة مسبقًا بواسطة دائرة الإحصاءات العامة (قيد العمل)؛
- توحيد البيانات الإدارية الواردة؛
- تقييم جودة البيانات الإدارية الواردة في الممارسة العملية (العمل قيد التنفيذ)؛
  - قياس التغطية الزائدة والناقصة؛
  - الاكتمال
  - التوقيت/الحداثة
  - أخطاء القياس
- ربط البيانات ومطابقتها؛
- صياغة دليل إرشادي خطوة بخطوة لإنشاء السجلات الإحصائية استنادا إلى مصادر البيانات الإدارية؛

ويود الخبراء أن يعربوا عن خالص شكرهم لجميع المسؤولين والأفراد الذين التقوا بهم على الدعم والمعلومات القيمة التي تلقوها أثناء تواجدهم في الأردن والتي سهلت عملهم إلى حد كبير. الآراء والملاحظات الواردة في هذا التقرير هي آراء الخبراء ولا تتوافق بالضرورة مع آراء الاتحاد الأوروبي أو المكتب الإحصائي الفيدرالي الألماني Destatis أو Istat المعهد الإيطالي الوطني للإحصاء.

2. التقييم والنتائج

بدأت المهمة بعرض لتوقعات دائرة الإحصاءات العامة الأردنية. وتم الإعراب عن توقع واضح بضرورة مواصلة العمل على بناء السجل السكاني. واعتبرت الخبرة المكتسبة من الخبراء ضرورية للحصول على ملاحظات وتغذية راجعة بشأن الملفات التعريفية للسجلات التي عبأتها دائرة الإحصاءات العامة والتغذية الراجعة على التقييم وأحد مفاهيم الجودة التي طورتها دائرة الإحصاءات العامة حتى الآن. كما تم عرض ضرورة التخطيط للخطوات التالية لتنفيذ تعداد السكان والمساكن وخاصة إنشاء السجل الإحصائي للسكان. ولذلك، اعتبرت أفكار الخبراء وخبراتهم ضرورية.

وعرضت الدائرة الوضع الحالي والنتائج والتحديات المتعلقة ببناء سجل السكان في الأردن. حددت الدائرة حتى الآن 14 سجلًا محتملاً ليتم استخدامها في التعداد السكاني 2025. حاليًا خمس مؤسسات تتعامل بالفعل مع الدائرة، حيث مُنحت بها الدائرة إمكانية الوصول إلى البيانات: السجل المدني، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وإدارة التأمين الصحي، والضمان الاجتماعي.

التعاون مع مالكي البيانات الآخرين

وفقًا لخبراء دائرة الإحصاءات العامة، فإن أحد التحديات الرئيسية في عملية إنشاء سجل إحصائي سكاني للتعداد عام 2025 هو عدم الالتزام والتعاون من جانب المؤسسات والإدارات الأخرى خارج دائرة الإحصاءات العامة، ونتيجة لذلك

عدم الوصول إلى البيانات. تمت مناقشة أسباب عدم التعاون والالتزام مع الخبراء وتم مناقشة وطرح الطرق الممكنة للتعامل مع الأسباب المختلفة:
على الرغم من وجود كتاب رسمي من رئيس الوزراء لتسهيل مهمة دائرة الإحصاءات العامة في بناء سجل وطني شامل وحديث ودقيق للبيانات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، فقد تم تحديد غياب تشريع ملموس باعتباره السبب الأكثر أهمية لعدم وجود تعاون من جهة مالكي البيانات. وأوصي بالعمل على قانون محدد أو إنشاء مذكرة تفاهم جديدة أو التحقق من وتوضيح مذكرة التفاهم الحالية. قد يكون الخوف على سرية البيانات سببًا آخر لعدم تعاون مالكي البيانات. ولذلك فإن الحوار الوثيق مع مالكي البيانات قد يكون مفيدًا لاكتساب الثقة في التعامل مع البيانات بطريقة مسؤولة. قد يكون من المفيد أيضًا الحصول على شهادة ISO وقانون السرية. السبب الثالث لفقدان التعاون قد يكون نقص الموارد في المؤسسات والإدارات للتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة. قد يكون أحد الحلول الممكنة هو دعم المؤسسات والإدارات الأخرى بتدريب الموظفين، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالتعامل مع البيانات. قد يكون الخوف المحتمل من أن يتمكن خبراء الدائرة من اكتشاف الأخطاء في البيانات الأصلية سببًا إضافيًا لفقدان التعاون. تمت مناقشة حلين محتملين بين خبراء الفترة القصيرة وخبراء دائرة الإحصاءات العامة للتعامل مع هذه المشكلة: إما أن تقدم الدائرة لمالكي البيانات المساعدة في تحسين السجل من خلال مشاركة الأخطاء المكتشفة أو أن تبرم الدائرة ومالك البيانات اتفاقية بشأن عدم ذكر الأخطاء المكتشفة.

وكتوصية عامة، ينبغي عدم قبول عدم تعاون أصحاب البيانات على النحو المعطى لأن التعاون الوثيق أمر بالغ الأهمية لنجاح تعداد القائم على السجلات. ولذلك، ينبغي الشروع في حوار مع أهم مالكي البيانات للتعامل مع الحاجة إلى التعاون والحلول اللازمة للذلك.

التجربة المسبقة
وفي جلسة أخرى، عرضت الدائرة خططها لإجراء تجربة مسبقة في محافظة العقبة. ومن المخطط تنفيذ نموذج تعداد مركب يتضمن استخدام بيانات السجلات ومسح كامل للسكان مع أسئلة إضافية حول الزراعة والسياحة والاستثمار الأجنبي والاقتصاد. سيستخدم القائمون على المقابلة (الباحثون) الأجهزة اللوحية مع استمارة مملوءة مسبقًا. كما ستكون هناك اختبارات تتضمن استمارة للإجابة الذاتية عبر الإنترنت ومقابلات شخصية. وتم التأكيد على أن اختبار العقبة القبلي يعد خطوة مهمة على طريق اتخاذ قرار بشأن نموذج تعداد 2025. وقد حظيت خطة إجراء اختبار مسبق مع إجراء مسح كامل للسكان بدعم كبير من الخبراء وأوصى بها بالفعل في مهمات سابقة. وحسب ما يعرفه الخبراء، فإن جميع الدول التي تنتقل من التعداد التقليدي إلى التعداد السجلي تقوم بجمع البيانات بالتوازي مع العمل الميداني واستخدام السجلات على الأقل في الاختبار المسبق. علاوة على ذلك، يوصي الخبراء بالعمل على أهداف واضحة لاختبار العقبة القبلي حيث سيتم جمع بيانات إحصائية مختلفة في وقت واحد. ويمكن أن تكون مقارنات نتائج المسح بالسجل المدني لتقييمات التغطية الزائدة أو الناقصة أحد هذه الأهداف.

عرض السجلات السكانية الإحصائية في ألمانيا وإيطاليا والدنمارك
في ثلاثة عروض، تم عرض سجلات السكان الإحصائية في ألمانيا وإيطاليا والدنمارك.

النموذج الحالي للتعداد السكاني 2022 في ألمانيا هو نموذج مركب يستخدم السجلات وبيانات المسح. تم إنشاء سجل السكان الإحصائي باستخدام البيانات الواردة من السجلات المدنية في ألمانيا. يغطي سجل السكان الألماني من حيث المبدأ جميع شرائح السكان، ولكن قد لا يتم تسجيل الأشخاص دائمًا في مكان إقامتهم الحالي، أو قد لا يكونوا موجودين بعد الآن أو قد يكونون مفقودين في السجل. ولذلك فإن التعداد السكاني في ألمانيا يتم باستخدام بيانات السجل السكاني مع التعديل بنتائج مسح عينة بنسبة 10% على الأسر. يمكن افتراض وجود عدد أعلى من المتوسط من أخطاء السجل فيما يسمى بالمرافق الخاصة (مثل السجون ومساكن الطلاب) بسبب التغيير المتكرر نسبيًا للمقيمين وعدم كفاية الإبلاغ. ولهذا السبب سيتم إجراء مسح كامل في هذه المرافق الخاصة. يتم استخدام بيانات المسح من مسح عينة الأسر ومسح الأشخاص في المرافق الخاصة لتحديد التغطية الزائدة والناقصة في السجل المدني. في ألمانيا، لا توجد سجلات كاملة للبيانات المتعلقة بالتعليم والتوظيف. لذا فإن الهدف الثاني من المسوحات التي تم إجراؤها هو جمع هذه البيانات.

تعزيز قدرات دائرة الإحصاءات العامة الأردنية

نظرًا لعدم وجود رقم تعريفي شخصي في ألمانيا، يتم دمج البيانات من السجلات والمسوحات في سجل السكان الإحصائي باستخدام متغيرات شخصية غير قابلة للتغيير: اسم العائلة عند الميلاد، الاسم الأول، الجنس، تاريخ الميلاد ومكان الميلاد والعنوان الحالي (رمز البلدية والرمز البريدي واسم الشارع ورقم المنزل).

بالنسبة للتعداد السكاني المستقبلي، بدأ المكتب الإحصائي في ألمانيا في تطوير نموذج للتعداد السكاني القائم على السجلات بشكل كامل. جزء من النموذج الجديد سيكون معتمداً على نهج علامات الحياة. في نهج علامات الحياة، سيتم مقارنة البيانات من السجل المدني بالعديد من السجلات الثانوية على مستوى الشخص. إذا كان شخص ما مسجلاً في السجل المدني ووجدت لهذا الشخص بنوداً في سجلات أخرى، فقد يكون ذلك علامة على الحياة. يعد إدخال الشخص في السجل المدني فقط والإدخالات المفقودة في السجلات الثانوية خلال الـ 12 شهرًا الماضية علامة على التغطية الزائدة. من المحتمل أن تكون الإدخالات المماثلة في السجلات الثانوية ولكن ليس في السجل المدني بمثابة تغطية ناقصة في السجل المدني. بالنسبة لاختيار السجلات الثانوية، ليس من المهم أن يغطي سجل ثانوي واحد جميع السكان ولكن أن تغطي جميع السجلات الثانوية المختارة معًا جميع السكان.

في عام 2016، اعتمد المعهد الوطني للإحصاء (إيطاليا) برنامج تحديث: إنتاج إحصائي يعتمد على نظام متكامل للسجلات الإحصائية (ISSR)، يجمع بين البيانات الإدارية وبيانات المسوحات. يتم دمج البيانات على أساس معرف فريد (رمز فردي) يتم إنشاؤه على أساس بعض المتغيرات المميزة (الاسم واسم العائلة وتاريخ الميلاد...) و/أو العناوين (رمز العنوان). كل مصدر وارد لديه رموز ويتم دمج المصادر على أساس الرموز. تحتوي السجلات الإحصائية الأساسية على معرفات الوحدات الإحصائية، التي تم إنشاؤها بطريقة تضمن عدم الكشف عن هويتها، بالإضافة إلى المتغيرات الديموغرافية التي تميز كل وحدة (على سبيل المثال، الجنس وتاريخ الميلاد).

السجل الرئيسي في قلب التعداد الدائم هو سجل قاعدة السكان (PBR)، ومصدره الإداري الرئيسي هو سجلات السكان المحليين للبلديات الإيطالية. ويشارك أيضًا سجل القاعدة الإحصائية للعناوين والسجلات المواضيعية المتعلقة بالتعليم والتوظيف. سيتم إجراء المسوحات لجمع البيانات للمتغيرات التي لا تغطيها السجلات ولتقدير أخطاء التغطية في PBR. علاوة على ذلك، فإن مسوحات التعداد ستنتج مقياس الجودة إذا تم إنتاج التعداد عن طريق البيانات الإدارية حصرا. يبدأ العد السكاني الديموغرافي في إيطاليا من نتيجة التعداد السكاني السابق ويستند إلى التدفقات الديموغرافية المقدمة من سجلات السكان البلدية. تقوم نتيجة التعداد بتصحيح سجل السكان في نهاية كل جولة سنوية عن طريق إضافة الأفراد غير المدرجين في سجل السكان وإزالة الأفراد الذين يفترض خطأً أنهم ما زالوا مسجلين كمقيمين معتادين. قاعدة بيانات موضوعية (أو سجل)، تم استخدام قاعدة البيانات المتكاملة للمقيمين المعتادين، والتي تسمى AIDA، منذ عام 2015 لاستغلال علامات الحياة القادمة من المصادر الإدارية وإيجاد الأنماط ذات الصلة المفيدة لتقدير أعداد السكان. كل وجود للأفراد في المصادر الإدارية (على سبيل المثال، أرشيف العمل والتعليم، أرشيف إقرارات الضرائب، أرشيف الأرباح، المتقاعدين، والفوائد غير التقاعدية، أرشيف تصاريح الإقامة) يمكن أن يوفر علامات على الحياة مصنفة وفقًا لأنماط المدة في إيطاليا، نوع وموثوقية المصدر المحدد، والارتباط مع السجلات الفردية الأخرى (على سبيل المثال، العلاقات الأسرية).

منذ الثمانينيات، تجري الدنمارك التعداد السكاني بالكامل على أساس بيانات السجل. لكل ساكن هوية شخصية تستخدم في كافة السجلات والبيانات الإدارية.

الإعداد للتعداد السجلي

بعد العروض التقديمية، ناقش خبراء دائرة الإحصاءات العامة والخبراء المدة التي سيستغرقها التحول من التعداد التقليدي إلى التعداد المركب أو التعداد القائم على السجلات بالكامل. ووفقا لتجارب الخبراء، وكما هو موضح أيضا في العروض التقديمية خلال المهمات السابقة، احتاجت معظم البلدان إلى حوالي 15 عاما لهذا التحول. تعتمد مدة الانتقال بشكل كبير على جودة وتغطية إجمالي عدد السكان في السجلات.

ويرى الخبراء أن التحدي الأكبر الذي تواجهه الدائرة هو أن السجل المدني لا يغطي جميع فئات السكان المعنيين بالتعداد. تشمل بيانات السجل المدني جميع الأردنيين ولكن لا يوجد أي أجانب تقريباً. يتم تسجيل الأجانب المولودين في الأردن فقط في السجل المدني. علاوة على ذلك، لا يتم بالضرورة الإبلاغ عن تغييرات مكان إقامة الأردنيين داخل الأردن إلى السجل المدني. وبالتالي قد يبقى العنوان الشخصي للأشخاص المسجلين في السجل المدني دون تغيير بعد

التسجيل الأولي على عنوان والديهم. علاوة على ذلك، لا يتم تصحيح السجل المدني للأردنيين المنتقلين إلى الخارج. ونتيجة لذلك، من المحتمل أن تختلف التغطية وجودة مكان الإقامة في السجل المدني بشكل كبير عن عدد السكان الفعلي في الأردن. ويجب الافتراض أن هناك مبالغة في تقدير الأردنيين الذين يعيشون حاليا في الأردن باستخدام السجل المدني وتقديرات منخفضة للأشخاص غير الأردنيين. لتغطية جميع شرائح السكان الأردنيين، من المهم أن تتمكن الدائرة من الوصول على الأقل إلى بيانات إدارة الإقامة والحدود. ثانيًا، يجب فحص السجل السكاني الإحصائي المحتمل عن طريق دمج البيانات من السجل المدني وبيانات إدارة الإقامة والحدود (وربما سجلات أخرى) من حيث التغطية مع المسح الميداني.

التأخير في عملية تسجيل المواليد والوفيات والزواج والطلاق هي أيضًا مشكلة ذكرتها دائرة الإحصاءات العامة. وفقًا للقانون، يجب الإبلاغ عن الولادات والوفيات إلى الإدارة المدنية في غضون 3 أشهر. في نشاط بين النظراء حول تقييم جودة البيانات الإدارية الأردنية المختارة (السجل المدني، بيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبيانات الضمان الاجتماعي) شدد الخبراء على تحديد الفارق الزمني بين الحدث والتسجيل في السجل المدني.

منذ المهمة الأخيرة، عمل خبراء الدائرة بشكل أكبر على تحليل البيانات من السجل المدني. بالنسبة للمتغيرات الرئيسية من السجل المدني مثل رمز الإقامة وتاريخ الميلاد والجنس والجنسية والحالة الاجتماعية والحالة العائلية، فقد تم التحقق من اكتمالها. تم إجراء التقييمات حسب الجنس والمنطقة. حتى الآن، أظهرت تحليلات المتغيرات أن عدد البيانات المفقودة وعدد القيم الخاطئة/غير المتوقعة كان منخفضًا. وقد أوصى الخبراء بمواصلة هذه التحليلات لجميع المتغيرات التي سيتم استخدامها في التعداد 2025 وإجراء هذه التحليلات لجميع بيانات السجل المتاحة.

وفي جلسة أخرى، عرضت الدائرة مسودة الإطار الخاص بها "معايير وإجراءات ضمان الجودة الإحصائية لتقييم بيانات السجلات الإدارية" إلى جانب مسودة كبيرة لمؤشرات الجودة. تغطي المسودة جميع المواضيع الموصى بها دوليا. وأوصى الخبراء بأن المزيد من العمل قد يكون مفيدًا لتوضيح المؤشرات، بحيث تكون قابلة للتنفيذ ومفهومة من قبل جميع مديري البيانات بنفس الطريقة. من المهم أيضًا عقد اجتماعات منتظمة مع مديري البيانات للتحقق من إمكانية تطبيق المؤشرات، لأنه يتعين عليهم حساب المؤشرات. ووفقًا لتجربة الخبراء، من المفيد أيضًا التركيز بدلاً من ذلك على عدد محدود من المؤشرات الرئيسية.

3. الاستنتاجات والتوصيات

وتم التوصل إلى النتيجة التي تبين أن التعداد المركب في عام 2025 قد يظل ممكنا على الرغم من أن وقت إعداد استخدام السجلات يبدو قصيرا جدا. يمكن أن تكون إحدى الطرق الممكنة لتنفيذ التعداد المركب هي استخدام بيانات السجل كأساس للملء المسبق للاستمارات والتحقق من جودة المسح السكاني.

لإنشاء سجل للسكان، من المهم أن تحصل الدائرة على إمكانية الوصول إلى البيانات من جميع السجلات التي سيتم استخدامها في التعداد السكاني 2025 - وخاصة بيانات إدارة الإقامة والحدود. يعد الوصول الكامل أمرًا أساسيًا للنهج القائم على السجلات لتغطية (ربما) جميع مجموعات السكان المعنيين لإجراء التعداد وفقًا للمعايير الدولية في الأردن.

وللوصول إلى جميع السجلات ذات الصلة، اقترح الخبراء تحليل أسباب عدم الالتزام والتعاون من جانب المؤسسات والإدارات الأخرى، مثل فقدان التشريع، والخوف على سرية البيانات، والافتقار إلى بعض الموارد ومشاكل الجودة المحتملة في السجلات. وأوصى الخبراء بإجراء تحليل خاص بالسجلات للأسباب المحتملة تليها تدابير معينة، مثل:

- قانون محدد
- التحقق من مذكرة التفاهم وتوضيحها
- شهادة ISO
- حوار وثيق مع أصحاب البيانات
- قانون السرية
- دعم المؤسسات / الإدارات الأخرى عن طريق التدريب
- الاتفاق على المساعدة في تحسين السجلات أو عدم ذكر الأخطاء المكتشفة في البيانات.

علاوة على ذلك، يوصى بمواصلة ملء ملفات تعريف السجل لجميع السجلات ومصادر البيانات الإدارية التي يمكن للدائرة الوصول إليها بأكبر قدر ممكن من التفاصيل. بالنسبة لكل مصدر، يمكن فحص العناصر التالية وتوثيقها للحصول على نظرة عامة أولية:

- عدد السجلات
- اكتمال المتغيرات
- نسق المتغير كما هو متوقع
- عدد الإدخالات والمعلومات المفقودة لكل متغير
- توزيع المتغيرات العددية (الحد الأدنى والحد الأقصى والمتوسط و5% و95% -المئوية)
- بالنسبة لمتغيرات التاريخ: نسق التاريخ، ومعقولية التواريخ، والنسب المئوية 5% و95%
- للمتغيرات الفئوية: القيم ومعناها، القيم الخاطئة، عدد الإدخالات الخاطئة
- المعقولية بين قيم المتغيرات
- تقييمات حول الجنس والفئات العمرية والمناطق

وكخطوات تالية، ينبغي النظر في العمل على فرضيات نموذج تعداد 2025 بالتوازي مع تنفيذ اختبار العقبة القبلي. وهناك نقطة أخرى مهمة وهي مسودة متطلبات تكنولوجيا المعلومات اللازمة لإجراء التعداد 2025 مثل الأجهزة اللوحية ونقل البيانات وقاعدة البيانات والبرامج وتدريب الموظفين. كما ينبغي وضع مسودة إدارة المشروع (التنظيم والوقت والموارد) مع مسؤوليات واضحة خلال الأشهر المقبلة.

المحلق 1: الإطارات المرجعية

الإطار المرجعي

مشروع التوأمة الأوروبي ENI ST 21 JO 01 22

المعيار 1:
خارطة طريق لتطوير نظام بيانات إدارية متكامل في الأردن مع تنفيذ مشاريع تجريبية بما يتعلق بسجلات إحصاءات الأعمال (SBR) والإحصاءات السكانية

النشاط 1.3.4:
إنشاء سجل سكاني إحصائي استناداً إلى مصادر البيانات الإدارية

التواريخ المبدئية: 09 - 12 تشرين الأول 2023

جدول المحتويات

قائمة الاختصارات ..... **Fejl! Bogmærke er ikke defineret.**
0. الهدف والنتائج الإلزامية للمعيار ..... **Fejl! Bogmærke er ikke defineret.**
الهدف ..... **Fejl! Bogmærke er ikke defineret.**
النتائج الإلزامية ومؤشرات الإنجاز لكل عنصر فرعي ..... **Fejl! Bogmærke er ikke defineret.**
1. هدف النشاط ..... **Fejl! Bogmærke er ikke defineret.**
2. المخرجات المتوقعة من النشاط ..... **Fejl! Bogmærke er ikke defineret.**
3. المشاركون ..... **Fejl! Bogmærke er ikke defineret.**
خبراء الفترة القصيرة من الدول الأعضاء الأوروبية ..... **Fejl! Bogmærke er ikke defineret.**
خبراء دائرة الإحصاءات العامة ..... **Fejl! Bogmærke er ikke defineret.**
فريق مشروع التوأمة ..... **Fejl! Bogmærke er ikke defineret.**
4. الموارد ..... **Fejl! Bogmærke er ikke defineret.**
5. الأجندة الإجمالية ..... **Fejl! Bogmærke er ikke defineret.**
6. الوضع الراهن ..... **Fejl! Bogmærke er ikke defineret.**

قائمة الاختصارات

BC Beneficiary Country
الجهة المستفيدة
DoS Department of Statistics
دائرة الإحصاءات العامة
ESS European Statistical System
النظام الإحصائي الأوروبي
MS Member State
الدولة العضو الأوروبية
RTA Resident Twinning Advisor
مستشار التوأمة المقيم
STE Short Term Expert
خبير الفترة القصيرة
ToR Term of References
الإطار المرجعي

0. الهدف والنتائج الإلزامية للمعيار

الهدف

خارطة طريق لتطوير نظام بيانات إدارية متكامل في الأردن مع تنفيذ مشاريع تجريبية بما يتعلق بسجلات إحصاءات الأعمال (SBR) والإحصاءات السكانية

نظراً لأن تطوير نظام متكامل للبيانات الإدارية يعتبر مشروع طويل الأجل، فإن التركيز الرئيسي لمشروع التوأمة سينصب على مشاريع تجريبية محددة يمكن أن يتصدى فيها استخدام السجلات الإدارية للتحديات الرئيسية التي تواجهها حالياً دائرة الإحصاءات العامة، ، وتشكل هذه المشاريع التجريبية الخطوات الأولى في تنفيذ خطة (خارطة طريق) للنظام الإحصائي الأردني من خلال توفير نموذج لتوسيع نطاق استخدام البيانات الإدارية عبر النظام الإحصائي الأوسع نطاقاً بمرور الوقت؛ وعلى وجه الخصوص، ستركز المشاريع التجريبية لمشروع التوأمة على وضع سجل إحصائي للأعمال وتحسين نوعية الإحصاءات السكانية.

وبالإضافة إلى تحسين التقديرات السكانية، يمكن أن تسهم البيانات الإدارية أيضا في تحسين نطاق استمارة التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2025، وبالتالي توفير الموارد في دائرة الإحصاءات العامة.

وسيبحث هذا العنصر الفرعي عن الكيفية التي يمكن بها للسجلات الإدارية أن توفر مصادر بيانات جديدة لتحسين رصد تدفقات السكان وتحركاتهم عبر المحافظات والبلديات. وسيتم تنفيذ مشروع تجريبي لتقييم كيفية الجمع بين البيانات الإدارية (مثل البيانات الواردة من دائرة الأحوال المدنية والجوازات) وبيانات دائرة الإحصاءات العامة مثل بيانات مثل تعداد السكان لتعزيز الإحصاءات السكانية. قد يرغب مشروع التوأمة في استكشاف مصادر بيانات أخرى غير البيانات الإدارية - على سبيل المثال، يقوم مصرف تنمية المدن والقرى (CVDB) بتجميع البيانات على مستوى منطقة صغيرة حول تحركات السكان.

قد تساعد البيانات الإدارية حول السمات السكانية أيضًا في استبدال البيانات التي يتم جمعها حاليًا في التعدادات السكانية. سيقيم هذا العنصر الفرعي كيف يمكن للبيانات الإدارية أن تساعد في تأطير استمارة التعداد لعام 2025، مع التركيز بشكل خاص على إمكانية توفير الموارد في دائرة الإحصاءات العامة.

تم إطلاق رؤية التحديث الاقتصادي الأردني لعام 2030 Jordan Economic Modernization Vision2030، التي من خلالها تم تحديد مصطلح "الأردن الذكي-smart Jordan " كواحد من ثماني محركات النمو لتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي؛ يتضمن Smart Jordan سبع قطاعات تعتبر البيانات واحدة منها. ويشير ذلك إلى توجه وطني لضمان وجود مصادر ثابتة وموثوقة البيانات، ونظم إحصائية قوية تسهم في وضع السياسات في الوقت المناسب وعلى أساس مستنير، ومن المتوقع أن يكون أحد الإجراءات التي سيتم اتباعها هو تحويل دائرة الإحصاءات العامة الأردنية إلى مركز إحصائي وطني تفاعلي.

ينقسم المعيار 1 إلى خمسة عناصر فرعية (نتائج إلزامية)، ولكل عنصر فرعي مؤشران إلى أربعة مؤشرات إنجاز مرتبطة بالعنصر الفرعي

النتائج الإلزامية ومؤشرات الإنجاز لكل عنصر فرعي

الجدول 1: *النتائج الإلزامية ومؤشرات الإنجاز لكل مكون فرعي ضمن المعيار 1: نظام بيانات إدارية متكامل للأردن*

النتائج الإلزامية من وثيقة مشروع التوأمة	المؤشر
1.1: إعداد قائمة(مخزون) للبيانات الإدارية المتعلقة بالأعمال والأسر وخريطة طريق(خطة) إرشادية لإدراجها في نظام متكامل	**المؤشر A.1.1:** إعداد مخزون(قائمة) لمتغيرات البيانات الإدارية والبيانات الوصفية الداعمة المفصلة **المؤشر B.1.1:** إعداد خارطة طريق(خطة) أولية لإدراج البيانات في نظام متكامل
1.2: مشروع تجريبي لوضع استراتيجية لإدماج مصادر البيانات الإدارية لأغراض إنشاء سجل إحصاءات الأعمال	**المؤشر A.1.2:** تم تحديد مصادر البيانات الإدارية وتقييمها ووضع خطة لدمجها مع معلومات تعداد المنشآت في سجل إحصاءات الأعمال **المؤشر B .1.2:** إعداد وثائق عن هياكل قواعد البيانات والامتثال للمعايير والتصنيفات الإحصائية (ISIC، Rev 4 .... إلخ)، واستخدام المعرفات المشتركة وما إلى ذلك. **المؤشر C.1.2:** تفحص الكيفية التي يمكن من خلالها الاستفادة من سجل إحصاءات الأعمال في المجالات الإحصائية الاخرى في دائرة الإحصاءات العامة
1.3: تنفيذ مشروع تجريبي حول كيفية استخدام السجلات الإدارية لتعزيز الإحصاءات السكانية وتحديث إطار صياغة استمارة التعداد السكاني لعام 2025	**المؤشر A.1.3:** إعداد قائمة(مخزون) لمصادر البيانات وتقييمها ووضع خطة عمل لإدماجها في الإحصاءات التي تنتجها دائرة الإحصاءات العامة **المؤشر B.1.3:** تطوير منهجية لدمج البيانات الإدارية **المؤشر C.1.3:** الوثائق المعدة بشأن المعايير الإحصائية، والتصنيفات، والمعرفات، المحددات، إلخ. **المؤشر D.1.3:** مراجعة كيف يمكن للبيانات الإدارية أن تساعد في صياغة استمارات التعداد السكاني 2025
1.4: وضع استراتيجية لضمان تدفق البيانات بين دائرة الإحصاءات العامة والمؤسسات النظيرة على أساس مستمر للمشاريع التجريبية المذكورة أعلاه	**المؤشر A.1.4:** مراجعة البنية التحتية التقنية لعمليات نقل البيانات وخطة العمل المعدة على أساس النتائج الإلزامية 1.1 و1.2 أعلاه. **المؤشر B.1.4:** تم الاتفاق على مذكرات تفاهم بين دائرة الإحصاءات العامة والمؤسسات الشريكة **المؤشر C.1.4:** اتفاقية بشأن المعايير والتصنيفات والمعرفات الإحصائية وما إلى ذلك بين دائرة الإحصاءات العامة والمؤسسات الشريكة. **المؤشر D.1.4:** مراجعة عمليات تدفق البيانات داخل دائرة الإحصاءات العامة
1.5: تنفيذ برامج التدريب وتطوير المواد التدريبية داخل دائرة الإحصاءات العامة ومع المؤسسات الشريكة حول استخدام السجلات الإدارية للأغراض الإحصائية، بناء على المشاريع التجريبية المذكورة أعلاه	**المؤشر A.1.5:** إعداد وثائق تفصيلية حول المعايير الإحصائية والتصنيفات والمعرفات وما إلى ذلك **المؤشر B.1.5:** توفير برامج تدريبية وورشات عمل شاملة لموظفي دائرة الإحصاءات العامة والمؤسسات الشريكة **المؤشر C.1.5:** تعزيز الدور القيادي لدائرة الإحصاءات العامة في ضمان تطبيق المعايير الإحصائية المناسبة عبر النظام الإحصائي الأردني

1. هدف النشاط

الهدف من هذا النشاط هو اتخاذ الخطوة الأولى في إنشاء سجل إحصائي للسكان في الأردن بناء على مصادر البيانات الإدارية:

- مقدمة لأنواع السجلات وهيكلها؛
- متطلبات البيانات الوصفية الهيكلية؛
- الملاحظات (التغذية الراجعة) على التقييم الوصفي للجودة (ملفات تعريف السجل) - متوفرة كملحق؛
- توحيد البيانات الإدارية الواردة؛
- تقييم جودة البيانات الإدارية الواردة في الممارسة العملية
  - قياس الزيادة(المبالغة) والنقص في التغطية؛
  - الاكتمال
  - التوقيت
  - أخطاء القياس
- ربط البيانات ومطابقتها؛
- صياغة دليل تدريجي (خطوة بخطوة) لإنشاء سجل إحصائي يستند إلى مصادر البيانات الإدارية

2. المخرجات المتوقعة من النشاط

- تقرير النشاط؛
- التوصل إلى فهم مشترك لأفضل الممارسات لإدماج البيانات الإدارية في عملية الإنتاج الإحصائي؛
- التوصل إلى فهم مشترك لبنية ومتطلبات إنشاء السجلات
- تجارب عملية في تقييم جودة البيانات الإدارية التي تم الحصول عليها - البدء في البيانات من الأردن
- مؤشرات جودة البيانات الإدارية المحسوبة لمصادر إدارية مختارة (باستخدام Stata)
- إنشاء المسودة الأولى للسجل السكاني وسجل العناوين في الأردن
- إرشادات خطوة بخطوة لإنشاء سجل إحصائي بناء على مصادر البيانات الإدارية

3. المشاركون

خبراء الفترة القصيرة من الدول الأعضاء الأوروبية

- السيد ستيفان ديترتش، رئيس قسم التعداد، المكتب الإحصائي الفيدرالي الألماني
- السيدة سارة وور، مساعد رئيس قسم، سجل العناوين والبيانات المرجعية، المكتب الإحصائي الألماني
- السيدة نيكوليتا سيبيلا، باحثة، قسم التعداد السكاني وإدماج المسوح الاجتماعية، الإحصاءات الإيطالية

خبراء دائرة الإحصاءات العامة

مديرية إدارة البيانات
قسم البيانات الإدارية

- السيد صفوت ردايدة، رئيس قسم البيانات الإدارية
- السيد محمد العمري، إحصائي، قسم البيانات الإدارية
- السيدة أماني جودة، إحصائي، قسم البيانات الإدارية
- السيدة لينا الجزازي، إحصائي قسم البيانات الإدارية
- السيد عبد الواحد الحرايزة، إحصائي، قسم سجل إحصاءات الأعمال

مديرية الإحصاءات الأسرية والسكانية
قسم الفقر ومسح نفقات ودخل الأسر

- السيدة منار الجخ، إحصائي، مديرية الإحصاءات الأسرية والسكانية

تعزيز قدرات دائرة الإحصاءات العامة الأردنية

- السيدة سناء المومني، إحصائي، مديرية الإحصاءات الأسرية والسكانية

مديرية المنهجيات والأبحاث
قسم الجودة

- السيد ظافر الشواورة، قسم الجودة
- ضرار جوارنه، إحصائي، قسم الجودة

مديرية التحول الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات

- مشاركين - لم يتم اختيارهم بعد

فريق مشروع التوأمة

- **المهندس. محمد خلف**، مدير وحدة التنمية المستدامة، دائرة الإحصاءات العامة، الأردن (نظير مستشار التوأمة المقيم
- **د. شارلوت نيلسن** (مستشار التوأمة المقيم)
- **الآنسة زينة عميرة** (المساعد اللغوي لمستشار التوأمة المقيم)

4. الموارد

سيتم توفير الترجمة التحريرية والشفوية طوال النشاط. سيتم توفير الترجمة كترجمة تتابعية. لذلك يرجى إبقاء الجمل قصيرة إلى متوسطة الطول عند الحديث مما يسمح للمترجم بتقديم ترجمة دقيقة.

سيتم عقد النشاط في قاعة الاجتماعات (الطابق الأول-دائرة الإحصاءات العامة) ويتوفر جهاز عرض ومواد مكتبية أخرى.

5. الأجندة الإجمالية

الأجندة الأولية المقترحة

- اليوم الأول (09:30 - 15:00):
  - **الجهة المستفيدة وفريق مشروع التوأمة:** الترحيب
  - **الجهة المستفيدة:** عرض الحالة الراهنة، النتائج والتحديات لبناء سجل سكاني في الأردن.
  - **الجهة المستفيدة:** عرض النسخة الأولية للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالمعايير والإجراءات لضمان جودة البيانات الإدارية في الأردن
  - الدولة العضو: مقدمة عن السجلات السكانية في ألمانيا، إيطاليا والدنمارك
- اليوم 2 (09:30 – 15:00): *وسينقسم العمل من حين لآخر إلى فريقين يعمل أحدهما مع البيانات ويعمل فريق آخر على أفضل الممارسات:*
  - **الدولة العضو:** موجز اليوم الأول
  - **الجهة المستفيدة والدولة العضو:** أنشطة بين النظراء لتقييم جودة البيانات الأردنية الإدارية المحددة بما في ذلك:
    - توحيد البيانات الإدارية الواردة
    - تقييم جودة البيانات الإدارية الواردة في الممارسة العملية:
      - قياس النقص أو الزيادة في التغطية
      - الاكتمال
      - التوقيت الزمني (الحداثة)
      - أخطاء القياس
    - ربط البيانات والمطابقة
- اليوم 3 (09:30 - 15:00): *وسينقسم العمل من حين لآخر إلى فريقين يعمل أحدهما مع البيانات ويعمل فريق آخر على أفضل الممارسات:*
  - **الدول العضو:** موجز اليوم الثاني
  - **الجهة المستفيدة والدول العضو:** نشاط بين النظراء بشأن صياغة دليل تدريجي (خطوة بخطوة) لإنشاء سجل إحصائي يستند إلى مصادر البيانات الإدارية
  - نشاط بين النظراء في بناء سجل سكاني في الأردن

- اليوم 4 (09:30 - 15:00):
  - **الدولة العضو:** موجز اليوم الثالث
  - **الجهة المستفيدة والدول العضو:** متابعة الأنشطة من الأيام السابقة
  - **الجهة المستفيدة والدول العضو:** الاتفاق على الخطوات التالية التي يتعين اتخاذها
  - **الجهة المستفيدة والدول العضو:** الموجز والاستنتاجات

6. الوضع الراهن

يلخص الشكل التوضيحي 1 قائمة بمصادر البيانات الإدارية المتاحة والمحتملة لإنشاء إحصاءات سكانية واستخدامها في التعداد العام للسكان والمساكن في عام 2025. وترد الملفات التعريفية للسجلات، بما في ذلك قائمة إجمالية بالمتغيرات فضلاً عن تقارير المهمات كمرفق لهذا الإطار المرجعي.

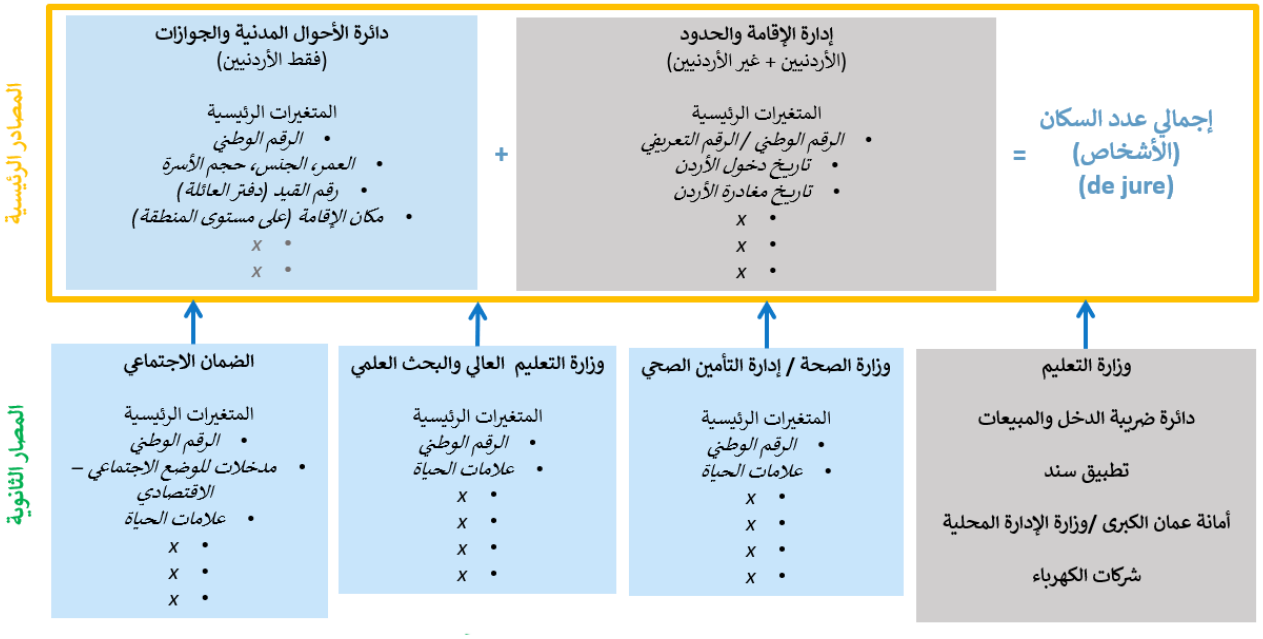

الشكل التوضيحي 1: *نظرة عامة مبسطة على مصادر البيانات الإدارية المتاحة والمحتملة لإحصاءات السكان والمساكن ولتوجيه صياغة الاستمارة للتعداد العام للسكان والمساكن لعام 2025. تمثل المربعات الزرقاء البيانات الإدارية المتاحة بالفعل في دائرة الإحصاءات العامة. تمثل المربعات الرمادية مصادر بيانات إدارية محتملة ذات قيمة كبيرة متوقعة لبناء سجل سكاني عالي الجودة في الأردن، لكن حالياً لا تستطيع دائرة الإحصاءات العامة الوصول إليها. تجدر الإشارة إلى أنه بدون الوصول إلى البيانات من إدارة الإقامة والحدود لن يكون من الممكن إدراج غير الأردنيين. تطبيق سند هو بوابة الخدمات الحكومية الرقمية للأشخاص الذين يعيشون في الأردن. هذا التطبيق المقدم من وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة والذي يربط أكثر من 100 خدمة رقمية للمؤسسات والوزارات التالية: دائرة الأحوال المدنية والجوازات؛ أمانة عمان الكبرى؛ دائرة الأراضي والمساحة؛ وزارة العدل؛ صندوق المعونة الوطني؛ وزارة التنمية الاجتماعية؛ وزارة الصناعة والتجارة ودائرة مراقبة الشركات. لم يتم استكشاف إمكانية الوصول إلى هذه البيانات من قبل دائرة الإحصاءات العامة.*

بالنسبة لجميع المصادر، كان الحوار الرئيسي لدائرة الإحصاءات العامة للوصول إلى البيانات ومحتواها مع مزود البيانات الوطني الأردني المركزي - وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بنسبة أكبر من الحوارات المباشرة مع مالك البيانات نفسه.